سياسات تعزيز التعايش السلمي والاندماج في المناطق المحررة من تنظيم "داعش"

م. زيد حسن علي الكرطاني

كلية هندسة المعلومات، جامعة النهرين، بغداد- العراق

مقدمة

شهد العراق ما بعد 2003م ما لم يشهد بلدا اخر من قبل من تنامي كبير وبروز خطير لموجات ارهابية متعددة الافكار والمسميات ، دون ان تقتصر على رقعة جغرافية محددة او مكون واحد معين ، إذ انطلقت تلك الموجات بصورة متنامية خلال فترتين حاسمتين بتاريخ العراق الاولى (2006-2007) ، الثانية (2014م) ، وما نتج عنها من حالة للتخندق وتراجع لقيم الانسجام الاجتماعي ، والذي القى بظلاله سلبا على سبل الاندماج والتعايش السلمي .

ومن هنا تنطلق اهمية بحثنا هذا في تقديم علاجات واجابات شافية لسؤال الاندماج والتعايش السلمي في العراق ، وانطلاقا من المناطق المحررة من سيطرة الارهاب ، عبر بلورة السياسات العامة على النحو الامثل والاكمل في تعزيز فرص الاندماج الوطني والمجتمعي ، والتي من الممكن ان تسهم في خلق هوية عراقية تتجاوز سلبيات الماضي ، وتعزز من فرص التعايش السلمي الحقيقي في العراق ، خصوصا ان العراق يمر بمرحلة تاريخية حاسمة تطلب تكاتف الجميع افرادا ومجتمع وسياسات في سبيل انضاج تلك الفكرة

ونتيجة للمتغيرات والاحداث المتسارعة والتحولات الاجتماعية والسياسية في العراق خصوصا والمنطقة العربية عموما والتي اشاعت افكارا متطرفة ادت الى ظهور خطر الارهاب بصوره المتعددة والذي بدوره هدد السلم والامن المجتمعي لأبناء الوطن الواحد خصوصا بعد احداث حزيران 2014 وما تلاه من احداث وسيطرة داعش الارهابي على اجزاء واسعة من العراق ، ما اثر وبشكل كبير على اوضاع الحياة والتعايش داخل تلك المدن وخلق جواً من الاضطراب والفوضى وانعدام الثقة بين مكونات المجتمع مما الحق اضراراً بالغة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقد لا نبالغ اذا قلنا انه لم يشهد العراق لها مثيلاً وهو ما قوض ثوابت العيش السلمي بين ابناء المجتمع .

إشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من فكرة مفادها ما هي ابرز السياسات العامة للتعايش في المناطق المحررة والتي من خلالها يمكن الوصول الى مفهوم التعايش والاندماج

اهمية البحث:

ان اهمية البحث تكمن في قلة الكتابات المتعلقة بالسياسات العامة الهادفة لتحقيق السلم الاجتماعي والتعايش بين مكونات المجتمع العراقي بعد ان تغلغل الارهاب به واستشرى العنف فيه ما ينذر بكوارث قد تعصف بالعراق ومستقبله

هدف البحث:

ان هدف البحث التعرف على اهم السياسات التي يمكن ان تتبع لتحقيق التعايش السلمي والتعرف على الاسباب التي اخلت بمفهوم التعايش وما يمكن لصناع السياسات فعله .

هيكلية البحث:

يبدأ البحث بمقدمة ومن ثم ينقسم الى مبحثين :

المبحث الاول : اطار مفاهيمي نظري للسياسة العامة والتعايش السلمي والاندماج

المبحث الثاني : سياسات تعزيز التعايش السلمي والاندماج الوطني في المناطق المحررة من الارهاب

ثم ينتهي البحث بخاتمة ومجموعة توصيات

المبحث الاول : اطار مفاهيمي:

المطلب الاول: مفهوم السياسة العامة

تعد السياسة العامة الاساس لتحليل السياسات التي تتبعها النظم السياسية في سبيل ايجاد الحلول للمشكلات القائمة والتي يواجهها المجتمع واسلوب وتطوير الحياة من الوصول الى الرفاه الاجتماعي ، وهذه الاهداف لا يمكن ان تحدث بطريقة عشوائية وانما تتبع اجراءات مبرمجة وهي بهذا المعنى نشير الى مجموعة من الانشطة الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في السياسات العامة وبما ان هذه العملية تتم في أطار مؤسسي حكومي معين فأنها بالضرورة تتأثر بالإجراءات والانظمة التي تضبط حركة تلك المؤسسات(1)

وتمثيل السياسة العامة النتاج الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية وهو مفهوم حديث ظهر اواخر الثلاثينيات من القرن الماضي والذي ركز على دور الدولة في صفاء مجتمع صفاري بوفر اسس الحياة المناسبة لأفراده من خدمات تعليمية وصحية وتأمينات اجتماعية وهو ما تطلب البحث عن مدخل مناسب لتفسير ما هو الامثل للدولة لكي تقوم بذلك الخدمات وايجاد الخطط والسياسات والبرامج الاكثر عقلانية وواقعية لاسيما في ظل ندرة الموارد او محدوديتها وهنا يمكن تعريفها بأنها اداة توزيع الموارد بين المجاميع المكانية العامة او الجماعات السكانية الخاصة وكذلك القطاعات الاجتماعية المختلفة وذلك بواسطة الالية التي تتبعها الدولة (2)

والسياسة العامة هنا تمثل احدى مظاهر نجاح الدولة أو فشلها في تأمين مبررات وجودها بحسب المفاهيم التي ارتكزت على الكثير من الافكار والمعتقدات التي اسست لسياسة دولة الرعاية الاجتماعية في احتضان مواطنيها وتأمين المسائل الحيوية لبقائهم (3)

ومن الجدير بالذكر ان الباحثين المختصين واجهوا مشكلة أيجاد تعريف شامل وموحد لمفهوم السياسة العامة حاله حال العلوم الاجتماعية الاخرى [4]

ولعل ابرز تلك التعريفات تعريف المؤسسة الدولية للعلوم الاجتماعية ((هي سياسات الحكومة))[5]

وعرفتها الموسوعة الدولية للسياسة العامة ((هي مجوعة الاهداف والبرامج الاساسية تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف تصنع الاهداف وكيف يمكن تنفيذها)) [6]

ويعرفها ديفيد استون ((بأنها سلطة توزيع القيم لكل المجتمع)) بينما يعرفها هازولد لاسويل بأنها ((البرامج رسم الاحداث والقيم والممارسات)) اما تعريف توماس داي ((هي كل ما تختار الحكومة ان تفعله او لا تفعله)) [7]

ويرى الاستاذ أسماعيل صبري مقلد أن السياسة العامة هي التصرف في مواجهة موقف معين وأتخاذ القرارات بشأن ما يمكن الاقدام عليه او الامتناع عنه [8]

ومما تقدم نخلص الى ان السياسة العامة التي تقررها وتنفذها الحكومة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يحاكي جوانب الحياة كافة في المجتمع وأن من أهدافها تنظيم حياة الفرد وحل المشكلات التي تواجه وتوفر متطلباته وان هذا التأثير يكون مباشر او غير مباشر أيجابي وسلبي في ان واحد ، وان للسياسة مغزى ومعنى موضوعي يتعلق مباشرة بنوع ومستوى حياة الفرد في المجتمع وما يتمتعون به او يحرمون منه بالمقارنة بمجتمعات أخرى .

ان مضمون السياسة العامة يتجلى بخصائصها وسماتها وابرزها :

1- أنها نتاج العلاقات والتفاعلات بين النظام الاجتماعي والمؤسسات الرسمية وجعل ابرز خصائص السياسة العامة أنها فعل ورد فعل للمؤسسة الحكومية الى ان السياسة العامة قرار تتخذه الحكومة لعلاج مشكلة ما يعاني منها المجتمع ، فالحكومة لا ترسم سياسات عامة بدون وجود مشكله عامة والمشكلات لا تصنع سياسات عامة مالم تقم الحكومة بتبنيها واصدار قرارات وقوانين بشأنها فهي تتم بإطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية فعملية صنع السياسة العامة بالاطار القانوني والدستور بالدولة هو ما يجعلها تميز بين السياسة العامة وباقي السياسات الاخرى التي تتخذ في سياسات المؤسسات الخاصة [9]

2- أن تطبيق السياسة العامة عام وشامل على كل افراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة فضلاً عن ان هذه السياسات تتخذ بالتشاور بين المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين او على الاقل تعبر عن وجهات نظرهم جميعاً فالسياسة العامة نشاط هادف مقصود بالنسبة للمجتمع والنظام السياسي والتي من شأنها خلق توازن بين مختلف الفئات والجماعات المصلحية فهي عملية ديناميكية حركية قد تكون أحياناً غير معلنه أو مؤطرة بقانون او نظام .

3- ان فكرة تحقيق الرضا والقبول من قبل المجتمع على مخرجات النظام السياسي والتي هي أحدى أهم خصائص السياسة العامة او ما يطلق علية (الجدوى السياسية) ،فقدرة بقاء النظام السياسي في السلطة يقف بصورة او اخرى على جدوة المخرجات من قرارات وتوصيات وقوانين لعلاج المشاكل العامة .

4- المشروعية والتي هي الوعاء الحاوي والمحافظ على السياسة العامة فأضرار السياسة العامة يجتاح مجموعة كبرى من القرارات والقوانين التي تترجم الى إجراءات ملموسة ، لذلك كان من الضروري أن تدخل السياسات العامة الى حيز المشروعية القانونية لأنها الاطار العام الذي تجري فيه فالدستور كقانون أسمى للبلاد يحمي الملكيات الخاصة فلا يمكن للأجهزة الحكومية ان تقر سياسة تخالف الدستور أو تتعارض معه وعادة ما تقوم به الأجهزة الحكومية بأعداد دراسات قانونية تؤطر كل سياسة عامة تعتزم الدولة إقرارها وبذلك تشير الى الحدود القانونية التي تحيط بكل قرار غير سليم يخرج من نطاق المشروعية فاحترام المشروعية من المميزات الاساسية للسياسة العامة [10]

ومن كل هذا يتضح ان السياسة العامة في حقيقة الامر هي جوهر العمل الحكومي الامر الذي يبرر وصف الحكومة بأنها جهاز الدولة لرسم وتنفيذ السياسة العامة الهادئة الى علاج مشاكل المجتمع وتوفير حاجاته وتحقيق أهدافه.

المطلب الثاني : مفهوم التعايش السلمي

شهد العراق منذ عام 2003 أحداث وتداعيات تجاوزت في أبعاد التغيير السياسي بل وتطورت واصبحت أزمات ومشكلات مزقت النسيج الاجتماعي للشعب العراقي فالتشدد والتطرف والغلو الذي تصف به حمل في ثناياه الاحقاد والضغائن وعلى كافة المستويات والصعد سواء السياسية او الدينية او الاجتماعية والذي عزز من ثقافة الانقسام وانعدام الثقة بين افراد المجتمع وفي ظل هذه الظاهرة أضحى موضوع التعايش يشغل حيزاً كبيراً فيستوجب البحث فيه كحالة من دور كبير في الحفاظ على وحدة وأمن وسيادة الدولة فهو تجميد لمفهوم الانسجام بين أبناء البلد الواحد لمختلف الانتماءات القومية والمذهبية والدينية لذا فأن مفرد التعايش من المفردات المهمة لأنها بحد ذاتها ثور ضد التشظي وثورة لتوحيد المجتمعات الرافضة للأخر والاخر الرافض للذات الانسانية ، والتعايش هو العلاقة بين مختلفين يستفيد كل منها من الاخر [11]

ويعني التعايش السلمي القدرة على قبول الاخر والمشاركة في عملية بناء المجتمع وهو التعبير الحقيقي عن قدرة الانسان على التكيف والعيش المشترك من أجل خير المجتمع وتقدمه وهذا الامر يحتاج الى جهود كبيرة لإشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع وهو عمل شاق وبالرجوع الى بدايات هذا المفهوم نجد أنه ظهر بعد الصراع بين الألمانيتين الشرقية والغربية قبل سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي فمن

حيث الاستخدام السياسي فأن "نيكيا خروشوف" كان اول من طرح هذا المفهوم وبقوة على المنابر الدولية من اجل فهم السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي وهو لا يعني تراجع الاتحاد السوفيتي عن تحقيق أهدافه المعلنة بقدر ما يعني محاولة تحقيق تلك الاهداف بطريقة تنسجم مع مقتضيات التغيرات التي طرأت على المسرح الدولي كوجود ما يعرف بمصطلح (توازن الرعب) [(12)]

وعرف الغربيون مفهوم التعايش في خضم الحرب الباردة بأنه (عش ودع غيرك يعيش أيضاً) الامر الذي جعل التعايش بين الدول الكبرى مسألة ضرورية لبقاء المجتمعات والغاء الحروب وتعزيز الوفاق الدولي واعتماد التفاوض والتفاهم المتبادل كأساس في العلاقات الدولية .

وجاء في المعجم الوسيط ان التعايش هو العيش برفقة اخر او أخرين وتعايشوا على الالفة والمودة وعايشه وعاش معه والعيش معناه الحياة وما فيها من مطعم ومشرب [(13)]

وفي البحث عن مدلول مصطلح التعايش نصل الى جملة من المعاني يمكن تصنيفها الى مستويات هي :

1- **مدلول سياسي** – أيدلوجي (فكري) فيه معنى الحد الصراع وادارته وتسوية الخلاف بين الدول او محاولة احتواءه والتعامل الذي تقتضيه ضروريات الحياة ، وهنا يجدر بنا التميز بين التعايش السلمي والسياسي فالأول (السلمي) هو يكون على درجه من الانسجام والالفة والمقبولية اما الثاني (السياسي) نجد انه يحمل الحد الادنى من الانسجام بسبب انخراط النخب السياسية بكافة اتجاهاتها وبرامجها السياسية والايدلوجية فيه ولعل اسباب عدم الانسجام والتناغم تعود الى الخلل التأسيسي البنيوي الذي تأسست بموجبه العملية السياسية والى التوافقية والتشاركية الصورية التي على منوالها انظمت لتلك العملية [(14)]

2- **مدلول اجتماعي** : وهو ان تعيش الجماعات ضمن بيئة واحدة بعضها مع البعض الاخر مندمجة اندماجاً وطنياً تعلو فيه الهوية الوطنية على ما سواها من الهويات الفرعية من قبيلة او عشيرة او طائفة والتي غالباً ما تكون اداة تفرقة تجعل من أعرافها وعاداتها حواجز تفصلها عن غيرها من الجماعات

3- **مدلول اقتصادي** : هو العلاقة التعاونية بين الحكومة والشعب فيما لهو صله بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية من قريب او بعيد

4- **مدلول ديني – ثقافي** : والمراد به التقاء الارادات لأهل الرسالات السماوية والثقافات المختلفة وسعيها للعمل من اجل ايجاد جو يعمه الامن والسلام وتحيا الانسانية في جو من الرضا والتعاون الى ما فيه خير البشرية جميعا دون استثناء

ومن المدلولات السابقة يتضح لنا ان التعايش لابد ان يرتكز على اسس يقوم عليها نجملها بما يلي [(15)]

1- الارادة : وهي الرغبة في التعايش التي تكون نابعه من الذات وليست مفروضة تحت الضغوط اياً كان مصدرها او مقيده بشروط .

2- التفاهم حول الاهداف : لابد من ايجاد تفاهمات حتى لا يكون التعايش مفرغاٌ من الاطر العلمية ولا يحقق فائدة للأطراف ، فالقصد الرئيس من التعايش هو خدمه الاهداف الانسانية وتحقيق المصالح المشتركة وفي مقدمتها استتباب السلم والامن والحد من الحروب والنزاعات وردع العدوان والظلم الذي يلحق بالأفراد والجماعات .

3- وضع خطط للتعاون المشترك لأجل تحقيق الاهداف لذا لابد من الاتفاق على برنامج عمل يخضع لخطط عمل يضعها طرفا النزاع الراغبان في التعايش والعمل على تنفيذها .

4- صيانه التعايش : ان الثقة والشعور بالمسؤولية هي الإطار الحاوي والحامي للتعايش، وحتى لا ينحرف التعايش عن الخط المرسوم له لأي سبب من الاسباب وحتى لا تغلب مصلحة جماعة على اخرى لابد ان يتم الاحتكام الى القواسم المشتركة من قيم ومثل ومبادئ التي لا نزاع حولها

بهذا الفهم الموضوعي لمفهوم التعايش وخلاصة القول انه مفهوم يعني الانسجام بين ابناء المجتمع الواحد او بين مجتمعات تتباين افكارهم واراءهم ومعتقداتهم ، ولكن في المقابل تجمع هؤلاء اواصر مشتركة يترتب عليها ايجاد سياسات مختلفة للتعاون وتغليب المصالح العامة على المصالح الفئوية للوصول الى منظومة اجتماعية تقوم على اساس الالتزام من كل اطرافها بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وعدم تهميش الاخر او التسلط عليه سواء كان هذا الاخر مختلفاً من حيث الاصل او اللغة او الدين .

المطلب الثالث : الاندماج

لما كان التعايش هو العيش المشترك بين الافراد والمجتمعات اللذين يقطنون ارضا واحدة بصورة دائمة فأن العيش يتطلب ان يندمج هؤلاء داخل المجتمع و الاندماج بالأساس هو مجموعة التفاعلات بين عناصر مختلفة داخل مجموعة ما يؤدي الى احساسها بضرورة التماثل والانسجام فيما بينها بأليات وطرق مختلفة ومتنوعة ، اي ادخال كل الاجزاء المختلفة داخل الكل ووضع كل هذه الاجزاء المندمجة في الحالة نفسها [16] .

ومن هذا المنطلق فأن ما يقابل مفهوم الاندماج هو التماثل والتواصل والانسجام وهي لاتعني بالضرورة الصهر القسري اي ان يتخلى الفرد او الجماعة عن كل معتقداتهم وتوجهاتهم وحتى انتمائاتهم لتحل محلها المعتقدات والتوجهات للجماعات التي يندمجون فيها بل ينبغي ان يحتفظ هؤلاء بحقهم في ما يؤمنون به ويعتزون بانتماءاتهم ويتمسكون بها ، وعلى ذلك فالاندماج يعني التكامل والتلاحم الوطني بين ابناء الوطن الواحد [17].

ويعد الاندماج من الوسائل المهمة لعملية بناء الدولة اذ يتوقف نجاح او فشل عملية البناء على عملية الاندماج فلا يمكن بناء مؤسسات قوية للدولة على المدى الطويل دون ان يكون هناك حد ادنى على الاقل من الاندماج بين مكونات المجتمع ،فقد تنجح القوة في تحقيق هذا الحد الادنى من الاندماج ولكن سرعان ما يزول بزوال القوة اذا لم تكن هناك اسباب اخرى اقتصادية او وظيفية تعمل على تحقيقه فضلاً عن الاستعداد النفسي المسبق بين مكونات المجتمع لهذا الاندماج من جهة والعلاقة الطردية بين الاستقرار السياسي وتوسع وظائف النظام (قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع) من جهة اخرى ، فارتفاع مستوى الاندماج يعزز قدرة الدولة على التغلغل بصورة اكبر واذا انخفض مستوى الاندماج قلت قدرة النظام على السيطرة على المجتمع [18].

وللاندماج اشكال ومستويات مختلفة فقد تكون اندماجاً قومياً او قيمي او سياسي او اقليمي وقد تتداخل هذه المستويات مع بعضها لتعطي صورة للاندماج الفعلي .

1- الاندماج القومي : وهي عملية اخراج الولاءات الفرعية للجماعات المختلفة عرقياً او دينياً من حيز ضيق الى فضاء الجماعة عبر صهرهم في وحدة جغرافية واحدة بتشكيل اوسع يشمل الامة ولها هوية وطنية واحدة [19].

2- الاندماج القيمي :ويعني وجود حد ادنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات في الدولة حول القيم الاساسية في المجتمع واساليب واجراءات تحققها واجراءات ترتيبها وتسوية الاختلاف والصراع وهو الاقرب لمفهوم التعايش والانسجام [20] على النقيض من معاني العزلة والصراع والانقسام سواء اكان اندماجاً بما يعنيه من خضوع الذات الداخلية ام بما يعنيه من حضور الذات الخارجية ، فأن المهم هو حضور دلالة الانسجام الداخلي وتوحد الاجزاء مع بعضها لانه افضل سبيل لايجاد علاقة مستمرة مميزة بين ابناء المجتمع تتسم بالايجابية والاشعاع الحضاري.

3- الاندماج السياسي : هو العلاقة بين الجماعات المختلفة في الدول والنظام السياسي بمعنى تحقيق التفاعل والتلاحم بين النخبة او النظام السياسي والجماهير [21]. وهذا النوع يتطلب اقناع أفراد المجتمع بشرعية النظام السياسي كجهة من حقها أتخاذ القرار الملزم وليس على الافراد الا طاعتها والامتثال لها [22].

4- الاندماج الاقليمي يتسم هذا النوع من الاندماج لكونه يتجاوز حدود الوحدة السياسية (الدولة) الى اطار اوسع يشمل عدة وحدات سياسية (مجموعة دول) وفي الغالب تحتفظ كل وحدة من هذه الوحدات بنوع من الاستقلال والخصوصية وقد ينصرف هذا النوع من الاندماج الى تحقيق شكل من اشكال التعاون الاقتصادي ابتداءاً من منطقة التجارة الحرة الى توحيد التعرفة الجمركية وبناء السوق المشتركة [23] .

ويشير هذا الاندماج الى الخفض التدريجي للتوترات الثقافية والاقليمية وعدم الاستمرار فيها وتحقيق تجانس افقي في المجتمع السياسي عدا مشكلة اندماج مناطق معينة داخل هذا الاقليم ولا تستطيع الدولة ان تصل اليه او ان تتغلغل فيه [24] ، ما يتوجب التعامل معهم واقناعهم بضرورة الاندماج وتحويل ولاءاتهم نحو مركز جديد ينشأ عن ذلك مؤسسات جديدة يصبح لها سلطة جميع هذه الوحدات السياسية الموجودة اصلاً .

ومما سبق يتضح لنا ان مفهوم الاندماج يشير الى عملية تحقيق التجانس والانسجام وفق الجسد السياسي والاجتماعي وتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة ينطوي على اعتراف بثقافة وهوية الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع وضمان المشاركة الفاعلة في الهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية لجميع هذه المكونات في اطار النظام السياسي الذي يحكمهم .

المبحث الثاني: سياسات تعزيز التعايش السلمي والاندماج في الناطق المحررة

بعد دخول داعش وسقوط المحافظات العراقية بيده بعد حزيران 2-14 جعلت انتقاله في المجتمع العراقي مما ادى به الى التشتت والانفلات والفوضى وغياب القانون مع انهيار سلطة الدولة وما رافقه من تدني لمستوى الوعي الثقافي والسياسي وهو ما اعطى لكل من هب ودب الفرصة لفتح باب القتل والسلب وتنامي روح الانتقام والتي غدتها أطراف إقليمية ودولية ، ما زاد هذا المشهد تصعيد عمليات النزوح وما رافقتها من أحداث جسام أثرت في هيكلية المجتمع ، ومع هذا الواقع المؤلم الذي عاشه المجتمع بان على الحومة ايجاد سياسات عامة تهدف الى تحقيق التعايش السلمي والاندماج الفعلي بين حكومات المجتمع العراقي المتنوع الاطياف ومن هذه السياسات ومن هذه السياسات التي يمكن لنا ان يبحث فيها ما يلي :

المطلب الاول :- السياسات الاجتماعية

ان التعايش السلمي في العراق هو مسؤولية لا تقتصر على فرد او سياسة محددة وانما هي مسؤولية المؤسسات الاجتماعية والتربوية في المجتمع والتي من خلالها تتجسد فكرة التعايش والاندماج معززة لروح المواطنة والانتماء لهذ البلد .

وتأتي الاسرة في مقدمة المؤسسات الاجتماعية لتعزيز مفهوم التعايش وهي المكانة الاولى لغرس وترسيخ القيم والاخلاق والالتزام فيما يتعلق الطفل داخل الاسرة من قيم وسلوكيات ستكون هي اسلوب للتعامل مع المجتمع عندما يكبر ، فالدور الايجابي الذي تمارسه الاسرة في حياة الافراد يكون الواقي لهم من الانحراف وهو دور لا يمكن تعويضه عن طريق أي مؤسسة اجتماعية أخرى [25] ، واضافة الى وظائف الاسرة والعائلة التربوية والاجتماعية والاخلاقية فهي تمارس أدوار رقابية في حفظ أمن وسلامة المجتمع وهي الكيان الاهم من حيث الادوار والوظائف فصلاح الاسرة هو صلاح حقيقي للمجتمع [26].

وتعرضت الاسرة العراقية بعد احداث حزيران 2014 الى ضغوطات مضاعفة عما كانت علية سابقاً مثل هذا التاريخ تمثلت بالتفكيك وفقدان السيطرة على أفرادها فنجد ان الاباء تعرضوا للقتل او الاعتقال والامهات تكلفن مواجهة مشاكل الاسرة في ظل ظروف صعبة تفوق حجم طاقاتهم في مواجهة العدو الفكري للجماعات الارهابية مما جعل الكثير من الابناء ينخرطون في تنظيم وفكر يسير نزعاتهم العاطفية كالتطرف الديني والمذهبي اذ يجدون فيه الملاذ الذي يشعرهم بقيمتهم ووجودهم رافضين كل دعوة نحو التسامح او التعايش وقبول الاخر المختلف عنهم ولهم بذلك أصبحوا خامه جاهزة للتطرف والغلو[27].

وراعى الدستور العراقي دور الاسرة وصانها من خلال التشريعات باعتبارها نواة المجتمع وقاعدة البناء الاساسية والتي بصلاحها يصلح المجتمع ، فقد نص الدستور العراقي لسنه 2005 المادة 29 اولاً على (ان الاسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية) ونصت نفس المادة رابعاً (تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع) [28] كما ونصت المادة 33 اولاً على (لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سلمية) [29].

ولكن واقع الحال يؤكد حالة الحرمان والمعاناة بفعل عدم تجسيد النصوص الدستورية المذكورة على ارض الواقع ، وفي هذا الاطار تكمن حاجة الاسرة الى الرعاية وايلاءها الاهتمام اللازم ومعاونتها على قيامها بمهامها في تحقيق التعايش والاستقرار والذي هو مهمة كل مواطن في المجتمع العراقي وهو واجب اخلاقي مقدس يقع الجانب الاكبر منه على الاسرة لتنشئة أجيال تنبذ العنف وتتسلح بالحوار وتتعايش فيما بينها، ولما كانت السياسات العامة الاجتماعية هي عبارة عن الاجراءات والبرامج والخطط الهادئة لتوفير المناخات والضمانات اللازمة اصبح لابد من توفير هذه الضمانات للأسرة العراقية في سبيل تحقيق أقصى قدر ممكن من العيش الكريم في أطار الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وهذا يعني ان الحكومة ملزمة ومسؤولة عن توفير المساعدات الاجتماعية للأسر وتحديدا التي تعرضت للإرهاب في المناطق المحررة وتوفير قدر مناسب من الرعاية لا فرادها في كافة المجالات الصحية والخدمية والاقتصادية لخلق نوع من الرضا .

وتعد المؤسسة التربوية من المؤسسات المعنية بموضوع التعايش والاندماج في المناطق المحررة من سيطرة الارهاب فالتعليم هو المحرك الاساس في تطور المجتمعات والامم وهو الباقي لشخصية الفرد واللاغي لكل الاختلافات الدينية والعنصرية وهو وحده يجمع افراد المجتمع في مكان واحد (المدرسة) ويقوي العلاقات الاجتماعية بين الافراد المختلفين لذا نجد ان الجماعات الارهابية عملت على تغيير نمط التعليم في المناطق التي سيطرت عليها بما ينسجم ومعتقداتها الارهابية .

وما لا شك ان المؤسسة التربوية هي الحلقة المكملة لدور الاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية فالمدرسة هي كيان ليس بمعزل عن المجتمع والواقع الذي يعيش فيه الفرد وانما انعكاس لظروف ذلك الواقع اذ يجد الطالب فيها الفرصة لفهم وتنمية العناصر المعرفية والفكرية وبذلك تكون المدرسة هي

النقل للتراث الثقافي للمجتمع وما يتضمنه من ثقافة سياسية تساعد الفرد في تحديد مصيره عند النضج[30].

وتتجلى مسؤولية المؤسسة التربوية في تعزيز قيم التسامح والتعايش من خلال ما يلي [31]:

1- غرس المفاهيم الصحيحة في عقول الطلبة لما تشتمل عليه من حصانه فكرية ووعي في مواجهة الافكار المشبوهة

2- تهذيب السلوك القيمي وتوعية الافراد بمخاطر التطرف والغلو

3- يتضح دور المدرسة في تعزيز التعايش السلمي من خلال برامجها ومناهجها والبحث عن المشتركات بين افراد المجتمع وتعزيزها

4- غرس حب الوطن والتعاون من اجل العيش المشترك

وعلى ذلك يتوجب تبني سياسات تربوية وخطط استراتيجية يجري تنفيذها ضمن فترات زمنية محددة لتسهم في أعادة خلق جيل متفتح يؤمن بقيم التسامح والتعايش فضلاً عن اعداد مناهج ميسرة بالتعاون مع اليونيسف من قبل المديرية العامة للمناهج واعداد كراسات خاصة تختص بموضوع الازمات النفسية للتخفيف من اثر الصدمات التي تعرض لها الطلبة النازحين وتوفير الابنية المدرسية الملائمة لاستيعاب الطلبة بعد ان دمرت العمليات المسلحة أغلب المدارس وتحول البنية الى ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة والاهتمام بأعداد مناهج تثقيفية تعلم النشء الجديد قيم التسامح والعفو عند الخطأ.

أن للمساجد ودور العبادة أهمية بالغة في تعزيز وحدة المجتمع كونها مؤسسات اجتماعية وذلك من خلال ما تبثه من روح المسؤولية الجماعية وترسيخها للقيم الاسلامية الفاضلة فضلاً عن ممارستها التطرف والقيم السلبية في المجتمع ، ولا يمكن حصر دور المسجد للصلاة والتعبد فقط بل هو مكان يلتقي فيه المسلمون لتلقي الوعظ والارشاد وبث روح التسامح والنصح واستغل الارهابيون دور هذه المؤسسة لبث أفكارهم المتطرفة وتنفيذ هجماتهم الارهابية واستخدام الدين وفق تفسيرهم الخاص ستاراً ومنطلقاً لإشاعة الفوضى والقتل والتدمير ومن هذا الجانب نجد ان على المؤسسة الدينية ان تمارس دوراً في اعادة احلال مفهوم التعايش وقبول الاخر وازالة الاثار السابقة من خلال ما يلي : [32]

1- تعليم الافراد والجماعات التعاليم الدينية السمحة والصحيحة التي تحكم سلوكهم ضمن المجتمع

2- توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية والتوعية بمخاطر الفكر الارهابي وبطلانه شرعاً

3- بيان حكم الدين الاسلامي للجرائم الارهابية وتوضيح الفرق بين التدين والتطرف

ISSN: 2602-6538

4- ينبغي على المؤسسة الدينية ورجال الدين ان يركزوا على مخاطبة الجيل الجديد بما يتناسب وعقولهم وتطلعاتهم الى التغيير القادم من خلال العمل على بناء رؤيا تربوية قادرة على تشكيل الاطار الفكري لتحرير المجتمع من الاختناقات الطائفية والعنصرية [33].

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً في تعزيز التعايش بين شرائح المجتمع وان وجودها يسهم في تحقيق التوازن بين المجتمع والدولة وعلى الرغم من كونها حديثة النشأة الا ان بعضها بدأت تؤثر دوراً فاعلاً في تنمية وعي المجتمع وتشجيعه على التعايش والتعاون المشترك والتواصل والاتصال [34].

ويمكن لهذه المؤسسات ان تودي دوراً بارزاً في اعادة الاندماج والتعايش في المناطق المحررة غير دعم الفئات الشابة الى الانضمام لتلك المؤسسات لتعميق روح المبادرة الفردية والجماعية والعمل الطوعي والتوعية بأهمية المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة وتقديم انواع الدعم للمشاريع الصغيرة .

وهذه الجهات والمؤسسات لا يمكن لها ان تحقق أهدافها الا اذا ما ساندها النظام السياسي بشكل جدي عبر ما يلي :

1- التأكيد على منهج المصالحة واعتماد الخطاب الساسي الوطني وفتح المجال للشباب بالبروز

2- الدعم المستمر لمشاريع الاصلاح والتغيير في المناطق المحررة

3- المساهمة في رسم السياسات العامة والخطط على المستوى الوطني والمحلي وادراج البديل ضمن برامج متعددة

4- تطوير إمكانياتها والدعم المقدم لها بما يتناسب مع التحديات التي يواجهها المجتمع العراقي وخدمة قضاياه .

على الرغم من وجود بعض المؤشرات السلبية لمؤسسات المجتمع المدني الا ان ادوارها لا يمكن اغفالها واذا ما ارادت تطوير اداءها وتحديداً في مجال التعايش والاندماج فعليها ان تطور قدرتها في الحوار مع السلطة ومكونات المجتمع العراقي وان تفرض نفسها فكرياً في بنية الواقع الاجتماعي وتعزيز قدرتها على افراز نخب اجتماعية قادرة على العمل ضمن منظومة وطنية .

المطلب الثاني : السياسات الاقتصادية

يعد الاقتصاد عصب الدولة الاساس ومن دونه لا يمكن الحديث عن اي مظهر من مظاهر الحياة في المجتمع فعبر الاقتصاد تنظم الدولة شؤونها وشؤون المجتمع واي خلل في السياسة الاقتصادية ينتج عنه تداعيات خطيرة كالفقر وارتفاع نسبة البطالة والتجاوز على المال العام والذي يؤثر على القطاعات الاخرى الصحية والتعليمية ومنشآت البنى التحتية والذي بدوره يؤدي الى مخاطر امنية تؤثر على الامن الوطني العراقي ولعل الجانب الاقتصادي كان جزء من احداث حزيران 2014 واحتلال داعش لمحافظات العراق .

تمثل البطالة في تداعياتها المتنوعة، مصدراً نشطاً من مصادر التوتر الاجتماعي، وهي في الوقت نفسه، واحدة من أسوأ مصادر (أزمات) العلاقة بين السلطة والمجتمع، وهي بجملتها نذير شؤم، يتهدد الروابط والبنى المؤسسية لكليهما، وهو ما ينبئ بتفككهما فبدلاً من ان تكون العلاقة، بين هذين المكونين الحيويين للدولة وكما هو مأمول، علاقة تفاعل بنّاء وإيجابي، قوامه التعاون والثقة المتبادلة، والنزعة نحو المشاركة المعززة بروح المواطنة، وبروح المسؤولية المشتركة لكل من الفرد والمجتمع والسلطة، فإنها تنقلب الى علاقة حذرة، تحكمها عوامل الشك والريبة والتردد، وتسيرها تجاذبات غير متوازنة.

اعتمد تقرير البنك الدولي على بيانات تخص 3,803 مجندا في صفوف داعش مصدرها ذاكرة كمبيوتر مسربة لسجلات الأفراد بالتنظيم أتيحت حديثا للباحثين، تقدم هذه البيانات والتي تغطي الفترة من أوائل 2013 إلى أواخر 2014 معلومات دقيقة عن المجندين وجنسياتهم وحالتهم الاجتماعية ومهاراتهم ومستوياتهم التعليمية وتجاربهم القتالية ومدى إلمامهم بالشريعة، وجاءت النتائج كما يلي : [35]

تبيّن أن 69 في المئة من المجندين المسربة معلوماتهم أنهوا المرحلة الثانوية على الأقل، و إن 25.4 في المئة درسوا في الجامعة في المقابل لا تتعدى نسبة من لم يصلوا إلى المرحلة الثانوية 15 في المئة ، أما نسبة الأميين فلا تتجاوز اثنين في المئة بل إن المجندين "المنحدرين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب وشرق آسيا أكثر تعليما بدرجة كبيرة مما هو معتاد في منطقتهم لكن على العكس من ذلك وجد التقرير أن غياب مؤشرات "الاحتواء الاقتصادي" أو "الشمول الاقتصادي"، وفي مقدمتها البطالة أكثر أهمية من الفقر وضعف التعليم في دفع الأجانب نحو الانضمام إلى داعش ويستنتج التقرير "بالنظر إلى مقاييس الشمول الاقتصادي، يوجد ارتباط قوي بين معدل البطالة بين الذكور في بلد ما واتجاهه لتصدير مجندين أجانب إلى داعش" لم يكتفي التقرير بهذه المعلومات المسربة بل اعتمد أيضاً على دراسات واستطلاعات في بلدان المجندين فيما يخص بعض المؤشرات ومنها البطالة .

وحسب البنك الدولي، تعزز النتائج التي توصل إليها باحثوه ما كشفته دراسات سابقة يقول التقرير "تتسق هذه النتيجة مع نتائج كارتيكا باتيا وحافظ غانم (2016) اللذين أظهرا، باستخدام استطلاعات الرأي لعينة من ثمانية بلدان عربية، أن البطالة بين المتعلمين تؤدي إلى زيادة احتمال اعتناق أفكار متشددة. وبالمثل، يستند يوسف كيندربيوجو وإلينا إيانتشوفيتشينا (2016) إلى معلومات عن المواقف تجاه العنف المتطرف من 27 بلدا ناميا حول العالم وتوصلا إلى وجود ارتباط بين الآراء المتشددة والبطالة أو الصعوبات الاقتصادية"عدّ المجتمع وبناه الاقتصادية ، السلة التي تتلقى كل مفرزات البطالة ، سواء منها ما كان في المستوى الشخصي او في المجال الاسري، وما يرشح عن هذين المجالين من نتائج ان خيراً أو شراً، فان مآلها الهيئة الاجتماعية وبناها الاقتصادية، التي هي بمثابة العمود الفقري لها، وان مقذوفات المجالين السابقين، مما يترتب على البطالة من نتائج تعنيهما، انما ينتهي اخيراً الى السلة الاجتماعية، ومن

المعروف ان هذه النتائج في معظمها، تشكل تهديداً جدياً ومباشراً لـ (النمو الاقتصادي) و(السلم المجتمعي).

وفضلاً عما تقدم فان ما ينتج عن البطالة من تدنٍ في معدلات الدخل، وما يؤدي له من تدهور في القدرات الشرائية، يحمل معه الكثير من النتائج غير الحميدة، بخاصة منها تلك التي تنعكس على النشاط الاقتصادي العام، لعل من بينها تباطؤ نمو الاقتصاد، وتراجعه كلياً فيما بعد وتلكؤ التنمية، وهو ما يعني فقدان المزيد من الوظائف وفرص العمل، بما يؤدي الى ضخ افواج جديدة من العاطلين، واتساع دائرة الأزمة وتفاقم نتائجها. وما استحدثه الارهابيين من ثقافة الكراهية والشقاق الاجتماعي، هي ظواهر للبطالة اليد الطولى فيها، فان السعي وراء فرص العمل (لقمة العيش)، هي في الواقع من اهم دوافع المنظمين لهذه الجماعات [36]

وينصح تقرير البنك الدولي بأن السياسات التي تشجع على خلق فرص العمل.. لا تفيد الشباب الساعين وراء فرصة عمل فحسب، بل قد تساعد على إحباط انتشار التطرف العنيف

ومن الاشكاليات لابد من ايجاد سياسات عمل حقيقية تكون بمثابة طريق لعلاج ظاهرة البطالة من خلال ما يلي : [37]

1- خلق وظائف دائمة من خلال دعم مشاريع الاستثمار العام واعادة الاعمار ودعم برامج الائتمان للعاطلين والخريجين الجدد .

2- تقديم القروض الصغيرة لزيادة دخل الاسر ذات الدخل المنخفض ، وكذلك الشباب العاطلين عن العمل عبر تمويل مشاريع منتجة كمعامل الخياطة والصناعات الجلدية .

3- تحويل القوى العاملة الى قوى وطنية من خلال فتح مراكز للتدريب تكسب الشباب الخبرة الفنية وتأهلهم حسب احتياجات سوق العمل المحلية .

4- تعزيز دور القطاع الخاص وتطوير الصناعات الموجهة للتصدير والتي تكون مدخلاتها الاساسية المال والعنصر البشري .

5- عدم الاكتفاء بالنفط كمورد اساس وانما ايجاد موارد بديلة كالزراعة والسياحة ، وتعزيز الاستثمار في هذه القطاعات وهو ما يخلق فرص عمل كافية لاستيعاب الامكانات المتاحة من قوى العمل .

ويبدو الفساد وسوء الإدارة داخل المؤسسات الحكومية من أكبر العقبات أمام التعايش ، بسبب انعدام كفاءتها نتيجة المحاصصة الحزبية والطائفية في تقاسم الوظائف العليا التي تذهب عادة لعديمي الكفاءة من الحزبيين الموالين للأحزاب المتنفذ وعليه ان دعم المانحين و المساهمة في إعادة الإعمار يكمن في اختيار كفاءات إدارية بعيدة عن التخندقات الطائفية او العنصرية ومستقلة للإشراف على عملية اعادة

الاعمار من أجل فرض الانضباط في آليات صرف الأموال ومنع تسربها إلى شبكات الفساد لتصل الى الجماعات الارهابية والتي تخترق غالبا ما تخترق مؤسسات الدولة العراقية.[38]

ويشكك معظم العراقيين بالنوايا التي يعلنها المسؤولين عن برامج مكافحة الفساد، لأن الفساد اصبح موروث لمؤسسات فاسدة وعديمة الكفاءة وان خطوات محاربته ليست سوى خطوات خجولة لا تصلح لإصلاح الخراب المستشري في مفاصل الدولة وقد اصطدمت جميع محاولات مكافحة الفساد بعراقيل كبيرة بسبب ارتباط المسؤولين الفاسدين بكبار الأحزاب المهيمنة على الحكومة العراقية وصولا إلى مؤسسات القضاء التي برأت الكثير من المتهمين بعد إحالتهم إليها من قبل مؤسسات النزاهة .[39]

هذه الحالات وغيرها اظهرت تراجعاً مخيفاً لدور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة وما ينتج عنها من تراجع لمفهوم المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات والتوجه نحو الفئوية الضيقة ، والتي تسيطر على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية وهو ما اضر بشرعية النظام السياسي وتقويض أسس التعايش السلمي

ومما لا شك فيه أن اعادة اعمار المناطق المحررة من التنظيمات الارهابية ، هي من اصعب واعقد المهام التي تواجه الحكومة ، اذ تعتبر تجربة العراق مع تنظيم داعش الارهابي ، من التجارب الصعبة، حيث تسبب هذا التنظيم في تهجير اهل تلك المناطق ، وبالتالي تدمير البُنى التحتية من وسائل مواصلات وجسور ومباني ومستشفيات وغيرها من أُسس الحياة فيها، ومواطنو هذه المناطق يريدون العودة الى مناطقهم وبصورة تحفظ كرامتهم وتعيد الأمان لمحافظات .[40]

ومن تلك المنطلقات ، نرى بأن الحاجة الماسة لمثل تلك السياسات التي تدعو الى اعمار المناطق المتضررة ، من خلال اعداد خطط عاجلة ، تشترك فيها الحكومات المعنية والمنظمات الدولية ، لتقديم المعونات والمنح الدولية ، فسياسة اعادة الأعمار بعد انتهاء النزاعات ، تعني في ابسط صورها مجموعة من الاجراءات والتي تستهدف ابداء العون لتقديم المساعدات العاجلة للبلدان الخارجة من النزاعات وتشمل تلك المساعدات ، تلبية الحاجات الضرورية للسكان المحليين ، ومعالجة اسباب النزاع وبشكل جذري والمساعدة كذلك في عدم العودة من جديد لصيغة الاعمال العنفية، والعمل بكل جد الى تدعيم أُسس التعايش ، وذلك من خلال توفير الأمن والمساعدات الإنسانية وحقوق الأنسان والمصالحة والمساواة بين افراد المجتمع و العمل على تعزيز العملية التنموية لإعادة اعمار هذه المناطق [41].

ولابد من الاستثمار في التنمية البشرية والاقتصادية ، وذلك من خلال العمل على تشجيع المواطنين على الاندماج مجدداً في المجتمع ، من خلال توفير الفرص لهم للبدء بحياة كريمة ، واعطاء الاولوية للمشاريع ذات العوائد المالية ومن خلال المنح والقروض الصغيرة والتي تكفل لهم الحصول على مورد مالي، خصوصاً اذا ما علمنا بأن اغلب المواطنين ، قد فقدوا اموالهم وكل ما يملكون عند تهجيرهم من

مناطقهم ، ولذلك تساعد تلك الفرص المقدمة من المساعدات والمنح الدولية ، على تشجيع القيام بمثل تلك المبادرات

ان استثمار الاموال والمنح والمساعدات الدولية المخصصة لإعادة اعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش الارهابي وبشكل فعال ، ولا بد من وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجراءات التي ينبغي الالتزام بها عند صرف تلك المساعدات الدولية ، اذ تعتبر تلك العملية ، مسؤولية مشتركة بين الدولة والمنظمات الدولية ، اي بين المانح والمستفيد ، وذلك من خلال :

1- تتطلب المصلحة الوطنية للعراق ان تكون تلك المساعدات والمنح الدولية والتي من المؤمل الحصول عليها ، ان تضع المصلحة العليا للبلد فوق اي اعتبار ، ولذلك ومن اجل تحقيق تلك الغاية لا بد من ارادة دولية تسهم في تعزيز تلك المصلحة.

2 -ضمان المشاركة لجميع المكونات للمناطق المحررة ، بحيث تكون هناك عدالة في تمثيلها في ادارة شؤون مناطقها ، لأن تلك الادارات هي الاقدر على تشخيص الجوانب التي يجب ان تكون لها الاولوية في الشروع بعملية اعادة الاعمار.

3-عدم تضمين تلك المساعدات والمنح ، شروطاً سياسية في حالة تقديمها لتلك المساعدات ، وبالتالي لا بد من تشخيص دقيق للوضع العراقي الحالي.

4-عدم اهدار تلك الاموال والمساعدات وكما حصل سابقاً وبالتالي ضياع فرص للتنمية والاعمار، اي التأكيد هنا على وجود سياسيات وخطط موضوعة من قبل الدولة لإدارة مثل تلك الاموال وصرفها في مجالاتها المرجوة منها.

5 -العمل على تقاسم السلطات والصلاحيات بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومات المحلية في تلك المناطق.

6-الشروع بتطبيق اجراءات عاجلة لإعادة اعمار الخدمات الاساسية للبُنى التحتية مثل اعادة خطوط شبكات الكهرباء والمجاري والمياه وغيرها من اساسيات الحياة.

7-تعويض مناسب ومجزي لأصحاب البيوت والدور السكنية والتي تهدمت بفعل العمليات العسكرية ووجود تنظيم داعش فيها لتسنى لهم اعادة اعمار مساكنهم .

المطلب الثالث : السياسات الامنية

يعد الامن من الركائز الاساسية لعمليات اعادة الاعمار للمناطق المحررة ، اذ يعتبر من الدعامات الاساسية لأي مجتمع وبالتالي لا يمكننا تصور فرض وجود اعمار للمناطق المتضررة بدون وجود حالة من الاستقرار الأمني لها، اذ كلما كان المجتمع مستقر امنياً ، كلما كان ذلك يوفر السيطرة على اعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات الارهابية ، ولذلك يعد موضوع الأمن في مقدمة الاهتمامات الفعلية لصانع القرار في الدولة .

ويرتبط مفهوم الأمن ودلالاته في القيام بمجموعة من الوظائف ومنها: فرض القانون وحماية الكيان الوجودي للدولة والبناء الاقتصادي وغيرها من الوظائف الاخرى التي تقوم بها الدولة ، فكلما وفرت الدولة وعبر اجهزتها الأمنية ، الأمن لسكانها ومواطنيها ، عجل ذلك بإعادة البناء لتلك المناطق .

وقد تسببت بعض القيادة السيئة ووحدات الشرطة في الموصل وغيرها من "المناطق الساخنة" في نفور السكان منها بسبب تعرضهم للابتزاز من قبل القوات الامنية ، على الرغم من أنه كان من الواضح أن استتباب الامن لا يمكن أن ينجح من دون تعاون شعبي مع قوات الأمنية [42].

وبعد سقوط الموصل خسر العراق السيطرة على ثاني أكبر مدنهِ ، وجزء كبير من الأراضي شمال بغداد وغربها، وفي الوقت نفسه فقد الجيش العراقي ثقة الناس، وفقد إيمان بقوته الخاصة، حيث ان اغلب الجنود لم يعد يثقون بعد بالقادة بسبب هروبهم وترك الجنود مصيرهم المجهول اضافة الى قلة ورداءة التجهيزات العسكرية وضعف التدريب والاهم من ذلك ان بناء المؤسسة العسكرية قائم على اساس الولاءات الفرعية وغياب العقيدة العسكرية وهذا البناء الخاطئ كان وراء الاحداث التي جرت .

ان المشكلات الامنية في العراق ناجمة عن فشل القيادات الامنية في توقع الازمات والخروقات الامنية والتخطيط لمواجهتها ولا يمكن اني يعزى فشل قوات الجيش والشرطة في الحفاظ على حماية المدينة بقدر ما هو فشل الادارة الحكومية من اختيار قيادات عسكرية كفؤة قادرة على تطبيق الخطط العسكرية بصورة صارمة على الجميع دون استثناء او تمييز والقدرة على مواجهة الضغوطات الامنية بنجاح وبالتالي تطوير اداء المؤسسات الامنية الداخلية والدفاع .[43]

ان التشكيل الخاطئ للقوات المسلحة سمح للمرجعيات السياسية والدينية الدفع بعناصر تابعة له داخل المؤسسة العسكرية وبكثافة وفسح المجال امام منتسبي الجيش السابق خاصة كبار الضباط من العودة الى العمل حال تقديمهم تزكية من لدن القوى المتنفذة في الحكومة او انضمامهم الى حزب سياسي، مما احدث خللاً في التركيبة المهنية للمؤسسة العسكرية ما اضعف قدرتها على بسط الامن [44]

كما واستقطبت هذه المؤسسة بعض الضباط من الجيش السابق على اسس مذهبية بغض النظر عن الكفاءة والمهنية والاخلاص للوطن بل ان قسماً منهم كانوا قد استبعدوا عن الخدمة لأسباب تتعلق بعدم الكفاءة والنزاهة ولم يكونوا مبعدين سياسياً وهم من منحو رتب ومناصب خلافاً للسياقات العسكرية [45] وهذا ما اتضحت معالمه بسقوط مدينة الموصل وهو ما عرض الامن العراقي للانهيار.

ومما سبق تتضح لنا الحاجة الى تغيير السياسات السابقة والعمل على ايجاد اسس جديدة تعمل على تصحيح مكامن الخطأ في السياسات الامنية السابقة وكما يلي

1- تعزيز مستوى النشاط الاستخباري من خلال دعم دور المواطن واشراكه في عملية صنع السياسة الامنية باعتباره اهم عناصر هذه السياسة .

2- سيطرة الدولة على الحدود الداخلية والخارجية للمحافظات والتنسيق بين الجهات الامنية لمعالجة الحالات الارهابية من خلال وضع الخطط الاستراتيجية الفاعلة وتطبيقها .

3- اعادة النظر بهيكلية المؤسسة الامنية وبناءها حسب العقيدة العسكرية الصحيحة دون تمييز بين عناصرها واستئصال ما هو دخيل عليها وجعل الاساس هو الولاء للوطن والعمل العسكري لحماية المواطن .

4- ازالة اثار المظاهر المسلحة وبجميع صورها ، والعمل على جعل السلاح فقط بيد الجهات الأمنية، كفيل بإعادة فرض الأمن والنظام فيها واعتبار اي جهة تمتلك السلاح خارج حدود الدولة، من العناصر الارهابية وينبغي محاربتها باعتبارها خارجة عن سلطة القانون ، وتضر بأمن المناطق .

5- اسناد مسؤولية الامن الداخلي الى ابناء المحافظات واعادة المفصولين منهم الى الخدمة من غير المنظمين الى الجماعات الارهابية .

6- تنفيذ هجمات استخبارية مسبقة ومبكرة لكشف تلك الخلايا والشبكات وملاحقتها عبر تطوير الجهد الاستخباري العالي والمتميز والقادر على رصد مكونات الخلايا الإرهابية ومعرفة بنيتها على المستوى الفكري والنظري ، وان يكون قريب من المجتمع والمواطن لتفعيل وعيه وحسه الأمني لضمان أمن واستقرار البلد .

7- دعم الصناعة العسكرية واعادة فتح مصانعها والاستفادة من اليد العاملة المحلية والمساهمة في تخفيف العبء عن الموازنة العسكرية جراء التخصيصات الكبيرة لشراء الاسلحة و الاعتدة كما انها تساعد في توفير العملة الصعبة وتحويلها نحو موازنات الاعمار وتشغيل للأعداد كبيرة من الايدي العاملة وتوفر للعراق تجهيزات عسكرية بأسعار جيدة وبنوعيات افضل .

8- اعادة تفعيل دور الشرطة المجتمعية وهو الاسلوب الامني الذي يجعل المواطن جزءاً حيوياً من منظومة الامن ووسيطاً بين المؤسسة الامنية ومؤسسات وشرائح المجتمع كافة اذ شكل هذا الجهاز ليقوم بالمهام التالية : [46]

أ- العمل على تطوير العمل الاجتماعي الانساني في جهاز الشرطة مما يسهم بالتقارب بين المواطن والشرطة

ب- اشراك افراد المجتمع وبكل فئاته في تحقيق الامن المجتمعي وازالة حاجز الخوف بين المواطن والشرطة

ت- حل الخلافات الاسرية ومعالجة حالات العنف العائلي وحالات اهمال الاطفال والتعنيف المدرسي

ث- التنسيق مع المجالس البلدية حول الجوانب الامنية في مناطقهم ومتابعة الدور والمحلات المؤجرة

ج- تقديم الدعم النفسي لعوائل ضحايا الارهاب ومعالجة الاثار المترتبة عليها

المطلب الرابع : السياسات الاعلامية و الثقافية

لعب الإعلام دورا أساسيا في إيصال المعلومة والتفاعل مع المواطنين من خلال ما يعرضه بشكل متواصل من الإحداث المثيرة التي أخذت تستقطب اهتمام المواطن والتأثير علية لتجعله دائما متحمس لسماع المزيد وخاصة بالنسبة للوسائل الإعلامية التي تستعمل أكثر الطرق إثارة لتشد المشاهد وتجعله مرتبط بها ، وهنا يكون لها دور خطير يمكن ان يكون سلبيا تؤدي دورا مؤثرا في تغذية عقول الشباب والاطفال بأفكار تدعو الى التطرف والتعصب او العنف ، او تؤدي دورا ايجابيا حيث يمكن لها ان تسهم في تثقيف افراد المجتمع وتوعيتهم بالشكل الذي يسهم في تنمية ثقافة الحوار واشاعة روح التسامح ونبذ العنف ما يوفر الاجواء الصحية للتعايش والانسجام .[47]

لقد عملت وسائل الإعلام من إحداث تغييرات كثيرة وساهمت بشكل أو بآخر في التأثير على مجرى الإحداث وتحريكها بالطريقة التي تشاء وفق مصالحها المعينة وخاصة الدول الكبرى التي ضخت مبالغ هائلة لتقوية مؤسساتها الإعلامية التي ارتبط قسم منها مع أجهزتها الاستخباراتية لتكون على تماس مع السياسة المعلنة للدولة، وهذا ما ظهر جليا وواضح عندما استغلت أمريكا الأعلام بطريقة خاصة مهدت من خلاله لشن حربها على أفغانستان وبعدها على العراق من خلال تعبئة الرأي العام الأمريكي واعداده بطريقة استطاعت أن تكسبه بشكل كامل ومنحاز إلى جانبها بالرغم من الأصوات المنادية والمطالبة بوقف الحرب في حينها لكن الإعلام الذي استغلته استطاع أن يؤثر بالشكل المطلوب ومن ثم يحقق الغرض المرجو منه ليكون بذلك قد عمل وساهم بإيصال الفكرة التي تم طرحها من قبل الحكومة.[48]

و تقوم بعض القنوات الفضائية الموجهة والمدعومة من قبل بعض الأطراف او الاحزاب التي تريد زرع الفتن وزعزعة الثقة بين افراد المجتمع بالتحريض المبطن والذي يحمل في طياته دعوة للعنف ونبذ التعايش وقد يكون أحيان بشكل إساءة لرموز معينة تؤدي إلى إثارة الطرف الاخر وجعله يعيش بحالة من الهستيريا تؤدي به إلى إثارة المشاكل واعمال عنف ضد من يقف بمواجهته مع العلم ان ذلك الطرف لم يكن الا ضحية للعبة تخريبية يراد منها زرع الفتنة وبالتالي استغلال العناصر الغير منضبطة التي يكون العنف سلاحها الأول .[49]

ولعل ما استخدمه داعش من اعلام ممنهج وتقنيات عالية ساعدته فيا لبداية من كسب ود المجتمع يرافق ذلك ما قامت به الماكنة الاعلامية الخارجية في التعامل مع الشأن العراقي اذ انه يتحرك وفق أجندات معينة وتوجهه بالطريقة التي تشاء ليأخذ على عاتقه زرع بذور الفتنة وتحطيم الأسس الجوهرية للتعايش الذي كان سائدا بين العراقيين طيلة الفترات الماضية ، كما و ركز الاعلام على بعض المسائل الثانوية التي أضرت ببنية المجتمع ودفعته إلى أن يعيش حالة من التفرقة والإحباط ومن المؤسف انه تمكن إلى حدٍ بعيد من إثارة الفتن وتعميق النعرات الطائفية والقومية ، من خلال تركيزه على اصطياد الحالات التي تسئ للعراق وشعبه، وفبركة الحوادث والاخبار بغية إيقاع الكراهية والحقد بين العراقيين، بالمقابل لم تستطع السياسة الاعلامية العراقية صد هذه الهجمة الشرسة حيث كان الاعلام المضاد يسعى للتعتيم على كل الحالات الايجابية والإنسانية وصور تآخي العراقيين التعاون والتعايش الذي مثله أبناء الوطن الواحد متعدد الألوان والأطياف على مدى السنين .[50]

لذا فان دور الإعلام في التعايش يكون من خلال :

1- توحيد الخطاب الاعلامي العراقي والاستفادة من الاخطاء السابقة والابتعاد عن إثارة الفتن بين المذاهب والاديان وعدم نشر الأخبار التي تسيء لأي طرف كان .

2- التعامل مع الجميع بشكل متساو وعدم تهميش أية طرف مهما تكن الأسباب حتى يشعر الجميع بأنهم إخوة متحابين لا توجد بينهم أية فوارق لأن الكل متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المذهب حسب ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية ولوائح حقوق الإنسان ودساتير البلدان على مختلف اتجاهاتها .

3- نشر الحالات الايجابية وصور التعايش التي تجري بين افراد المجتمع على مختلف أنواعها لتكون حافز للجميع للاقتداء بها ومن ثم العمل على أساسها .

4- قيام الحكومة بإصدار قوانين وأوامر مشددة تجاه الوسائل الإعلامية التي تثير أية نوع من أنواع التحريض أو التفرقة لأن ذلك لا يتعارض مع حرية الإعلام طالما بني على أسس قانونية وإنسانية تمنع من حدوث أعمال عنف وكوارث .

5- منح فرص متكافئة لكافة الطوائف في المجتمع للتعبير عن أراءها بحرية وذلك لغرض الاطلاع عليها والتعامل معها بإيجابية طالما إن حرية التعبير مكفولة للجميع .

ان بناء سياسة ثقافية وطنية جامعة يتطلب تجاهل الثقافات الفرعية بغية التوحد والتعايش لمختلف اطياف المجتمع بصورة متساوية والاندماج ضمن مجتمع واحد ضمن اطار سياسي واحد والذي يؤكد على ان المجتمع التعددي المؤسس على الدستور الديموقراطي ضامن للاختلاف الثقافي ، ومواطنو هذا المجتمع مفوضون لأجل تشكيل خاصيتهم الثقافية وادامتها ويعرفون انفسهم كمواطنين لنفس المجتمع السياسي ، وان هذا التعريف بأنفسهم مقيد من خلال الدستور الي يقدم الضمانات للحقوق الثقافية .[(51)]

ان التعريف بمكونات الوطن الثقافية والاجتماعية يقود الى المزيد من التعايش والتعاون والانسجام المتبادل ، فالعيش المشترك في اي مجتمع لن يكون وصفات جاهزة وانما يحتاج الى سياسات ورؤى واضحة وارادات صلبة تسعى الى تحقيقه بين مختلف الشرائح والمكونات والاقرار بالهويات الثقافية المتنوعة والابتعاد عن النظر بأنها مناقضة لهدف بناء الامة .[(52)]

منذ احتلال العراق عام 2003 لم تتجذر في المجتمع العراق ديمقراطية فكرتها (ثقافة المجتمع السياسية) ، فالمجتمع العراقي بطبيعته مجتمع متنوع الاطياف والثقافات ما يجعله تحدياً يواجه التعايش الامر الذي يتطلب تدعيم الهوية الوطنية شبه الغائبة اثر سياسة اقصاء التعايش السلمي فيه ، فتأسيس الدولة على وفق الانتماءات والولاءات العرقية والطائفية والجهوية جعلت الطريق مفتوحاً لتنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، فضعف الدولة والفوضى وانعدام الامن وانحسار التوازن المجتمعي جعل الافراد يتوجهون نحو انتماءاتهم الفرعية لتخفيف حدة القلق من المجهول واخذوا يتمترسون دينياً ومذهبياً وعشائرياً وينظرون الى الاخر المختلف كعدو حقيقي او محتمل .[(53)]

ان هذا التنوع ساعد على ظهور ازمات بين مكونات المجتمع العراقي فقد شهد المجتمع ابان الاحداث الطائفية 2006-2008 حالة من التخندق والاقتتال الطائفي والذي عززت منه المحاصصة الطائفية وكان من نتائجها تمزيق وحدة النسيج الاجتماعي العراقي ، ومع انتهاء تلك الفترة المأساوية وعودة الامان والسلم الى العراق ظهرت ازمات سياسية جديدة عصفت بالمجتمع من جديد كان نتاجها سيطرة داعش على مساحات واسعة من المناطق الشمالية والغربية من البلاد وهو ما عرض التعايش السلمي للخطر والذي كان مبتغاه تدمير المجتمع العراقي وتغذية العنف والتطرف بكافة وسائله المادية والاعلامية وما يتبع ذلك من انهيار للعملية السياسية وتسليم مقاليد الحكم الى هذه الجماعات المتطرفة التي لا تفقه اهمية الحوار والتواصل وقبول الاخر المختلف وامنا يسود منطقهم القتل والارهاب والتدمير مما جعل فئات ومكونات المجتمع ترفضهم وتعمل على التخلص منهم من اجل اعادة السلام والاستقرار للمجتمع الذي واجه هذه التحديات الصعبة والتي كادت ان تضرب تعايشه وسلمه الاهلي .[(54)]

ان عملية اعادة وحدة الصف ما بعد داعش وتعزيز التعايش تقضي ايجاد اطار عام وسياسات متماسكة لإعادة هيكلة المجتمع وبناءه وهو عمل ليس بالهين نتيجة الاثار السلبية التي افرزتها مرحلة داعش من اعمال اجرامية والخراب الذي طال المدن وحالات النزوح الجماعي للسكان وخلفه هذا النزوح من اثار مدمرة على المستويين النفسي والاجتماعي .

ومما سبق يتضح لنا ان ابرز ما تتطلبه المرحلة من سياسات اجتماعية تتجلى فيما يلي :

1- تفعيل الهوية الوطنية بوصفها مرجعية للعيش المشترك مما يستدعي ذلك صياغة رؤية واقعية وعقلانية للمجتمع العراقي من اجل التعايش والاندماج وبناء الدولة

2- التأكيد على ان التعايش هو المؤشر على سلامة الهوية الوطنية والتي من خلاله يمكن التعبير للكل الوطني الداخل في عضوية المجتمع دونما اقصاء او تهميش ، ويؤدي بالتالي الى تعزيز التعايش السلمي

3- اعتماد مبدأ المواطنة ليكون قاعدة للتماسك الوطني الموحد للمجتمع العراقي انطلاقاً من قدرته على تحويل اوجه الاختلاف الديني والمذهبي والعرقي والمناطقي الى تنوع داخل المجتمع الواحد يثري الدولة ويغذي المجتمع بدل اعتماد التوافقية والمحاصصة و المساومات السياسية التي تخل بالهوية الوطنية الجامعة للمجتمع

4- انهاء الطائفية السياسية التي تعد من اخطر القضايا التي يواجهها العراق اليوم وتقف عائقاً امام التجانس الاجتماعي وهي المعرقل لمساعي اعادة بناء الدولة والمجتمع

5- اشراك المرأة بعمليات صنع السياسة وايلائها اهمية اكبر

6- استحداث مؤسسات تكون مهمتها اشاعة مفهوم التعايش السلمي في العراق شريطة توافر النوايا الحقيقية والتوجيه الدقيق والجهود الصادقة في هذا المجال

الخاتمة:

ان السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق تشير الى حالة العيش المشترك بين افراد المجتمع القائم على اساس الاختلافات العرقية والمذهبية والفكرية مع بعضها البعض والضرورة تقتضي احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعات الاخرى ، وضرورة حل خلافاتها بصورة سلمية واعتماد اسلوب الحوار بينها وهذا الحوار يبنى على اسس متينة تتسم بالمصداقية والمصلحة المشتركة دون تغليب مصلحة طرف على اخر ، والاختلاف هو سنة كونية لا ينبغي ان يقود الى الصراع العنيف والدموي بين اصحاب الهويات المختلفة .

وتوصل البحث الى استنتاجات يمكن الاستفادة منها للوعي بخطر انتهاك التعايش الذي يفتت اواصر المجتمع

1- ان تحقيق التعايش السلمي في المجتمع العراقي يتوقف الى حد كبير على الاشخاص اللذين يتولون ادارة الدولة اذ ان منطق المشاركة يفترض التعاون الاجتماعي ووقوفه الى جانب القرارات المتخذة من الادارة العليا والتي هي ثمرة هذا التعاون .

2- ان اسلوب الحوار اقتصر على اسلوب التوصيات لحل الخلافات دون ان تدخل حيز التنفيذ الفعلي .

3- ان العنف في الوضع الراهن مرتبط ارتباطاً وثيقا بالصراع السياسي وبالامتيازات التي تتمتع بها طائفة على حساب الاخرى .

4- ان الطائفية والعنف باتت لا تصلح لزماننا لأنها تتقاطع مع متغيرات العصر الذي نعيشه والذي جعل العالم قرية صغيرة من خلال وسائل التواصل الامر الذي يقتضي محاربة العنف والكراهية والتغير نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي .

ويوصي البحث من خلال ما توصل اليه من اسس علمية بجملة من التوصيات نلخصها بما يلي :

1- التأكيد على وحدة العراق وشعبه وعدم التميز بين اطيافه ومكوناته .

2- اعادة النظر بهيكلية المؤسسة الامنية وبناءها على اسس وطنية تتمثل فيها كافة المكونات بعدالة وعدم استخدامها كقوة قمع او انتهاك لحقوق الانسان .

3- الارتقاء بوعي مكونات المجتمع العراقي عبرتوعيتها بالاساليب الصحيحة للتنشئة الاجتماعية السياسية بما يجعلها اكثر وعياً ونضجاً واستيعاباً لمتغيرات الواقع الاجتماعي .

4- اعادة النظر بأسس الثقافة العراقية والقائم جزء منها على روح التعصب عدم قبول كل ما هو جديد .

5- معالجة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية وتفعيل دورالمؤسسات الرقابية ودعم المصالحة الوطنية .

6- محاكمة مرتكبي الجرائم جنائيا تحديد الاطراف والقيادات المتسببة بسقوط المحافظات بيد داعش .

7- تعويض العوائل المتضررة جراء العمليات ليتسنى لهم اعادة اعمار مساكنهم والعودة اليها

8- بناء علاقات مع الدول المجاورة على اساس المصالح المشترك وتكون مصلحة الشعب العراقي مقدمة على ما سواها .

9- تدقيق الخطاب الاعلامي لوسائل الحكومة ومحاسبة القنوات التي تسيئ لمفهوم التعايش وحثها باتجاه الغاء التمييز وبث روح المواطنة .

10- التسريع بإعادة اعمار المناطق المحررة وتوفير التخصيصات الازمة لذلك .

الهوامش والمصادر:

1- احمد مصطفى الحسين ،مدخل الى التحليل السياسات العامة ،ط1، مركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ،2002 ، ص42

2- استبرق فاضل الشمري ، الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسات العامة مصر والامارات العربية المتحدة :دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2012 ، ص27

3- خليل حسين ، السياسة العامة في الدول النامية ، ط1، دار المناهل اللبنانية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007،ص11

4- وصال العزاوي ، السياسة العامة ، دراسة نظرية ، مركز الدراسات الدولية ، 2001 ، ص26

5- نقلا عن اماني قنديل ، تحليل السياسة العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية : في السيد عبدالمطلب واخرون : اتجاهات حديثة في علم السياسة ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ،ص108

6- اماني قنديل ، مصدر سبق ذكره ، ص108

7- Thomas dye : Understanding public policy , pencil Hall , USA ,1973 ,p73

8- اسماعيل صبري المقلد، مذكرات في مبادئ علم السياسة ، مصر ، جامعة اسيوط ، 1977 ،ص12

9- خيري عبدالقوي ، دراسة السياسة العامة ،ط1 ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ، 1989 ، ص35

10- حسن بلا ، بحث منشور على موقع العلوم القانونية ، Marodotoit.com 7اكتوبر 2012 ص8

11- احمد شكر حمود ، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد 47 ، ك2-اذار 2017 ، ص162

12- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج1 ، ط5، 2009 ،ص 765

13- المعجم الوسيط ، ط4 ، مكتبة الشروق ، 2004

14- عبدالواحد مشعل ، سمات الدولة الحديثة وادارة المجتمع المتعدد : دراسة انثروبولوجيا السياسة عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، سليمانية ، العدد 4 ، 2016/8/29 ، ص7

15- حسن سلمان ، التعايش الوطني واشكالية الدين والدولة ، مقال منشور ، وكالة زاجل الاريتيرية 2017/6/23 https://zenazajel

16- رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في دول العالم الثالث ، مطابع جامعة بغداد ، ط2 ، 1989 ،ص362

17- رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في دول العالم ، مصدر سبق ذكره

18- وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة –الامة : دراسة حالة العراق ، ط1 ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص85

19- اكرام بدر الدين ، ازمة التكامل والتنمية ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد 68 ، نسيان 1982 ، ص47

20- جلال عبدالله معوض ، ازمة عدم الاندماج في الدول النامية

21- عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993،ص158

22- احمد الزروق محمد رشيد ، مشكلة الاندماج الوطني في اوغندا ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015 ، ص29

23- ابراهيم نصر الدين ، مشكلة الاندماج الوطني والتكامل الاقليمي في افريقيا ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الافريقية 29-2005/5/30 ، القاهرة معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، 2005 ،ص53

24- وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة –الامة : دراسة حالة ، مصدر سبق ذكره ، ص90

25- حسين علي الرفاعي ، التنشئة ودور الاسرة في الوقاية من الانحراف ، مجلة فكر الشرطي ، العدد 4 ، الشارقة ، 1995 ، ص209

26- علي سلمان صايل ، التنشئة السياسية ودورها في مكافحة الارهاب ، مجلة قضايا سياسية ، العدد19-20 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2010، ص263

27- الحارث عبد الحميد ، الارهاب والسلوك الارهابي في العراق لماذا؟ كيف؟ اين ؟ دراسة وصفية تحليلية ،مجلة دراسات عراقية ، العدد 6 ، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثانية، ك1 2006،ص46

28- المادة 29 من الدستور العراقي

29- المادة 33 من الدستور العراقي

30- محمود حسن اسماعيل ، التنشئة السياسية : دراسة في اخبار التلفزيون ، ط1 ، دار الشرق للجامعات ، مصر ، 1997 ،ص41

31- حسن سعد عبد الحميد ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب بعد عام 2003 ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا ، 2017 ، ص223

32- علي سلمان صايل ، مصدر سبق ذكره ، ص259

33- علي اسعد وطفة ، التربية ازاء التحديات والتعصب والعنف في الوطن العربي ، دراسات استراتيجية ، عدد 69 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط2 ،2002 ،ص141

34- اماني قنديل ، مؤسسات المجتمع المدني ، قياس الفاعلية ودراسة الحالات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2005 ، ص27

35- كارتيكابانيا و حافظ غانم ، اثر التعليم والبطالة في دعم التطرف العنيف ، معهد بروكينغز الامريكي ، اذار 2017

36- مؤيد منفي الدليمي ، المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد 2 ، جامعة الانبار ، 2010 ، ص320

37- اديب قاسم شندي ، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 25 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011، ص15

38- جمال عزيز فرحان ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق الفقر ، البطالة ، الفساد ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 19 ، جامعة واسط ، 2015 ،ص142

39- زيد حسن علي وحسن سعد عباد الحميد ، التحديات الداخلية للأمن الوطني العراق بعد مرحلة داعش (الخلايا النائمة أنموذجاً) بحث مقدم الى مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ضمن ورشة عمل تحديات الامن الوطن بعد داعش

40- محمد كريم جبار ، اعادة اعمار المناطق المحررة ، مركز الفرات ، fcdrs.com/polotics/850

41- نفس المصد اعلاه

42- الفريق عبدالامير الاسدي رئيس جهاز مكافحة الارهاب ، برنامج شهادات خاصة ، قناة الفلوجة www.youtube.com/wath?v=D2YQQNUNK

43- حسن سعد عبد الحميد ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب بعد عام 2003، مصدر سبق ذكر ص196

44- مهند العزاوي ، العراق ، القوات المسلحة العراقية بين الدمج الميليشات والطائفية السياسية ، مجلة صقر للدراسات ، العدد 22 ، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، 2011، ص7

45- صباح العجيلي ، الجيش العراق الجديد ، نشرة الجيش العراقي ودوره في اعادة بناء الوحدة الوطنية ، عمان 2008 ، ص15

46- معتز عبد الحميد ، الشرطة المجتمعية بين النظرية واالتطبيق ، ط1 ،بيت الحكمة ، بغداد ،2014 ،ص137

47- طه حميد العنبكي ، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق : في التعايش السلمي في العراق الواقع والطموح ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية /جامعة السليمانية المنعقد في 4-5/نيسان 2011

48- جوين دايار ، الفوضى التي نظموها :الشرق الاوسط بعد العراق ، ترجمة بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط1، 2008 ، ص165

49- الاعلام العراقي بين الواقع والطموح ، مجلة وطنيون ، العدد5 ، مؤسسة وطنيون ، بغداد ،2012 ، ص2

50- فكرت نامق ، كرار انو ناصر ، العراق وتنظيم داعش دراسة في الاسباب المنشئة للإرهاب ، مجلة قضايا سياسية ، ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2015، ص10

51- اسحاق النقاش و اخرون ، المجتمع العراقي وحفريات سيسيولوجيا في الاثنيات والطوائف والطبقات ، الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2006 ، ص323

52- شيرزاد النجار ، التسامح وعدم التسامح ، مؤتمر التسامح الديني في العراق ، بيروت ،2010 ، ص15

53- امل هندي ، التعايش السلمي في العراق ضمانات النجاح واليات التفعيل ، واخرون في التعايش السلمي في العراق الواقع والطموح ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية /جامعة السليمانية المنعقد في 4-5/نيسان 2011

54- مجموعة باحثين ، الاستقرار الامني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، 2017